

ذلك في كل التركة المفروضة صادت مائة فقسما ذلك على كل المسئلة المذكورة خرجت من القسمة لكل فرد المسئلة اربعة اسهم سدس سهم فالحق ذلك وللاعام فيها واحد نظرياته في كل التركة المفروضة صادت خمسة وعشرين فقسما ذلك على كل المسئلة المذكورة خرج من القسمة لكل فرد المسئلة سهم وربع سدس سهم فلم ذلك ومجموع ما في بها ثلاثة من السهام المصححات والمكسرات خمسة وعشرون وهي مجموع التركة واما في الصورة السابعة فنجي هذا الحكم كالحكم الذي ذكرنا في الصورة السادسة بلا فرق بينهما لان التركة المفروضة هنا من خمسة وعشرين ايضا واصل المسئلة من اربعة وعشرين ايضا واما قضاء الديون اي الحكم في قسمة التركة بين العراة فدين كل غريم غير تركة كل في العمل اي في الاستقامة والواقفة والمباينة بين ومجموع الديون غير التركة التصحيح اي ينزله اصل المسئلة يعنى اذا كان بين التركة والديون موافقة فاضرب دين كل غريم من مجموع الديون في فوق التركة ثم اقسام الحاصل في ذلك الضرب على فوق الديون فالخارج من تلك القسمة نصيب ذلك الغريم واما اذا كان بينهما مباينة فاضرب دين كل غريم من مجموع الديون في كل التركة ثم اقسام المبلغ من ذلك الضرب على كل الديون فالخارج من تلك القسمة نصيب ذلك الغريم مثلا يفرض لليت ثلاثة غريم عمير و زيدا وكبير فلكل من الثلاثة وللربا اثنان والباقي واحد فيكون

فيكون مجموع الديون سنتة والتركة اربعة بينهما موافقة نصيبه فقسما ما كان لغريم من مجموع الديون وهو ثلثه في فوق التركة وهو اثنان صادت سنتة فقسما السننة على فوق الديون وهو ثلثه خرج من القسمة لكل فرد فوق الديون سهران فللمر ذلك ثم فقسما ما كان لغريم من مجموع الديون وهو اثنان في فوق التركة المذكورة صادت اربعة فقسما الاربعة على فوق الديون المذكورة خرج القسمة لكل فرد فوق الديون سهم وثلث سهم فللمر ذلك ثم فقسما ما كان للباقي من مجموع الديون في فوق التركة المذكورة صادت اثنان فقسما ذلك على فوق الديون المذكورة خرج من القسمة لكل فرد الديون ثلثا سهم فللمر ذلك ومجموع ما في يد الغريم والربا والباقي من السهام المصححات والمكسرات اربعة اسهم تأمل وهي مجموع التركة هذا في الصورة الموافقة واما في الصورة المباينة فان نخرج من التركة من خمسة والديون على حالها فقسما ما كان للمر ومن تلك الديون وهو ثلثه في جميع التركة المفروضة صادت خمسة عشر فقسما ذلك على جميع الديون المذكورة خرج من القسمة لكل فرد المديون سهران وبنصف سهم فللمر ذلك ثم فقسما ما كان للربا من تلك الديون وهو اثنان في جميع التركة المفروضة صادت عشرة فقسما ذلك على جميع الديون خرج من القسمة لكل فرد المديون سهم وثلثا سهم فللمر ذلك

سهم